مُعوّقات التنمية الزراعية في ليبيا منطقة الجبل الأخضر كحالة خاصة2021 -2022

عبد الرازق صالح الشباح
أستاذ الاقتصاد الزراعي المشارك
جامعة عمر المختار
كلية الزراعة – قسم الاقتصاد الزراعي
abdelrazek.alshabbah@omu.edu.ly

أ. نور الدين محمد عبد النبي
قسم الموارد الطبيعية وعلوم البيئة القبة
جامعة درنة
كلية الموارد الطبيعية
nouralddeen.mohammed@uod.edu.ly

أ. مفتاح أحمد عثمان العض
قطاع الزراعة والثروة الحيوانية
البيضاء
abdalla.moftah@icloud.com

الملخص:

تهدف الدراسة الى التعرف علي المشاكل والمعوقات التي تواجه التنمية الزراعية، وكذلك اراء بعض الخبراء والاكاديميين الزراعين ومن هذه المعوقات عدم كفاءة التنسيق بين إدارات القطاع الزراعي والمصارف الزراعية، وتدني دور الإرشاد الزراعي وصعوبة الحصول على المياه المستخدمة للمحاصيل الزراعية ذات الري الدائم، وعدم وجود تدريب وتأهيل وتطوير للعاملين بالقطاع الزراعي، والزحف على الأراضي الزراعية والتفتت الحيازي، والهجرة من الأرياف إلى المدن والذي أثر سلباً على الإنتاج الزراعي، و التصحر ونقص الأمطار و انعدام الاستقرار السياسي والأمني، وعدم وجود استثمارات خارجية، وتأخر في صنع القرار الخاص بالائتمان في القطاع الزراعي، والصعوبات المالية لدى أغلب المزارعين، والقروض الزراعية غير متوفرة والتكاليف الباهظة للعملية الإنتاجية، وعدم وجود آلية لنظام السوق الذي تسبب في انعدام الربحية في بيع المنتجات الزراعية. كما تبين من خلال هذه الدراسة أن السياسات الزراعية المفضلة لدى المزارعين في منطقة الجبل الأخضر هي سياسة توفير مستلزمات الإنتاج، وسياسة دعم الإنتاج، وسياسة التمويل حيث توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج منها منها صعوبة الحصول على المياه المستخدمة للمحاصيل الزراعية ذات الري الدائم، وعدم كفاءة التنسيق بين إدارات القطاع الزراعي والمصارف الزراعية وتدني دور الإرشاد الزراعي، وعدم وجود تدريب وتأهيل وتطوير للعاملين بالقطاع الزراعي، والزحف على الأراضي الزراعية والتفتت الحيازي، والهجرة من الأرياف إلى المدن والذي أثر سلباً على الإنتاج الزراعي، و التصحر ونقص الأمطار و انعدام الاستقرار السياسي والأمني، وعدم وجود استثمارات خارجية، وتأخر في صنع القرار الخاص بالائتمان في القطاع الزراعي وقد اوصت الدراسة بتذليل الصعوبات المالية التي تواجه المزارعين وتوفير المياه المستخدمة للمحاصيل الزراعية ذات الري الدائم وتوفير العمالة الزراعية المحلية المدربة، وذلك عن طريق تدريبهم وتأهيلهم وتطويرهم وتحفيزهم للعمل بالقطاع الزراعي، والحدّ من وجود العمالة الوافدة، والحرص على التنمية المكانية لتقليل الهجرة من الأرياف إلى المدن. وضع حدّ لمشكلة الحيازات الزراعية والتي تمّ تفتيتها بدون دراسة علمية من قبل المختصين. تعريف المزارعين بما تعنيه التنمية المستدامة وكيفية استخدامهم للمبيدات والأسمدة الكيميائية، والحثّ على استخدام السماد العضوي.

الكلمات الدالة: النمو الاقتصادي، نموذج القطاع الزراعي، التنمية الزراعية المستدامة، التخطيط الاقتصادي. معوقات التنمية، التنمية الاقتصادية ، القطاع الزراعي في الجبل الأخضر.

Obstacles to agricultural development in Libya, the Green Mountain region as a special case, 2021-2022

Abstract

The study aims to identify the problems and obstacles facing agricultural development well as the opinions of some agricultural experts and academics. Among these obstacles are the inefficiency of coordination between agricultural sector departments and agricultural banks, the low role of agricultural extension,

and the difficulty of obtaining water used for agricultural crops with permanent irrigation. The lack of training, qualification and development for workers in the agricultural sector, encroachment on agricultural lands, territorial fragmentation, migration from the countryside to cities, which negatively affected agricultural production, desertification, lack of rain, lack of political and security stability, lack of foreign investments, and delay in decision-making regarding credit in the country. Agricultural sectorThe financial difficulties of most farmers, the unavailability of agricultural loans, the high costs of the production process, and the lack of a mechanism for the market system, which caused a lack of profitability in selling agricultural products. It was also shown through this study that the agricultural policies preferred by farmers in the Jabal Al Akhdar region are the policy of providing production requirements and the policy of supporting production And financing policy. The study reached a set of results, including the difficulty of obtaining water used for agricultural crops with permanent irrigation, the inefficiency of coordination between agricultural sector departments and agricultural banks, the low role of agricultural extension, the lack of training, qualification and development for workers in the agricultural sector, and encroachment on agricultural lands. And spatial fragmentation, Migration from the countryside to cities, which negatively affected agricultural production, desertification, lack of rain, lack of political and security stability, lack of foreign investments, and delays in decision-making regarding credit in the agricultural sector. The study recommended overcoming the financial difficulties facing farmers and providing water used for agricultural crops with high quality. Permanent irrigation and the provision of trained local agricultural labor, This is done by training, qualifying, developing and motivating them to work in the agricultural sector, reducing the presence of expatriate workers, and ensuring spatial development to reduce migration from the countryside to the cities. Putting an end to the problem of agricultural holdings, which were fragmented without scientific study by specialists. Informing farmers about what sustainable development means and how they use pesticides and chemical fertilizers, and encouraging the use of organi fertilizer

Keywords: economic growth, Agricultural sector model, Sustainable agricultural development, Economic planning, Obstacles to development , Economic development, The agricultural sector in the Green Mountain.

المقدمة :

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في ليبيا، باعتباره المصدر الرئيسي للسلع الغذائية، و تسعى سياسات التنمية الزراعية إلى إحداث التنمية المكانية المتوازنة وتسهيل الإقراض وتفعيل دور الجمعيات الزراعية وتطوير الإنتاج النباتي والحيواني، وزيادة نصيب الفرد من الإنتاج الزراعي والحيواني، وقد حظي هذا القطاع باهتمام كبير من حيث الإنفاق الاستثماري على المشاريع الزراعية المختلفة، حيث وصلت نسبة ما أنفق على القطاع من استثمارات حوالي 20% من إجمالي الاستثمارات، باعتباره أحد القطاعات

الرائدة في الاقتصاد ككل خلال خطط التنمية الاقتصادية المتعاقبة خلال الفترة من (1973–1985)، على النحو التالي: الخطة الثلاثية (1973–1975) والخطة الخمسية الأولى (1976–1980) والخطة الخمسية الثانية (1981–1985)، ثم تغير نهج التخطيط إلى النهج السنوي، حيث كان هدفها الوصول إلى أقصى معدلات الإنتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي ورفع دخل المزارع من خلال زيادة القدرة الإنتاجية للأيدي العاملة ورأس المال والأراضي الزراعية (شلوف 2018)، وفي ليبيا بلغت المساحة القابلة للزراعة حوالي2.07% من المساحة الكلية للبلاد، ويتركز أكثر من 80% من النشاط الزراعي في المناطق الساحلية، ويعتبر الري وخاصة الدائم من الأنماط الزراعية السائدة في البلاد اعتماداً على المياه الجوفية ويشير جدول رقم(1) الى انخفاض مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجماليالى 1.6 عام 2020.

جدول رقم(1) مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفترة 1990-2020*

السنة	النفط والغاز	الصناعة والتعدين	الخدمات	الزراعة
1990	60.6	5.3	30.4	3.7
1995	59.7	5.4	31.5	3.4
2000	55.5	5.4	35.6	3.5
2005	52.6	5.3	38.7	3.4
2010	44.6	5.3	46.7	3.4
2020	79.6	4.2	63.7	1.6

* الأرقام عبارة عن نسب مئوية

المصدر: منشورات المصرف المركزي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد

مشكلة الدراسة :

على الرغم مما تمتلكه ليبيا من موارد زراعية متاحة والتي من الممكن استغلالها الاستغلال الأمثل لتحقيق معدلات إنتاج مناسبة، وخاصة فيما يتعلق بمورد رأس المال من خلال الاستثمارات التي وجهت للقطاع الزراعي خلال السنوات المتعاقبة، الا ان هناك مجموعة من المعوقات التي قد تحول دون تحقيق التنمية الزراعية مثل المشاكل الهيكلية لقطاع الزراعية متمثلة في بعض المشاكل الفنية والادارية حيث بلغ متوسط إجمالي الإنفاق الاستثماري خلال الفترة الأولى (1990–1999) حوالي 1151.66 مليون دينار، أما الفترة الثانية فترة التحول الاقتصادي (2000– 2012) بلغ حوالي 2664.07 مليون دينار،(محمد2014) وقد قُدرت قيمة القروض خلال الفترة (1970– 2007) بنحو 51.583 مليون دينار بالأسعار الجارية في المتوسط، ومع هذا تظل نسبة مساهمة هذا القطاع لا تتجاوز 3% من إجمالي الناتج المحلي، فضلاً عن تدني نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي والذي قُدّر بنحو 211.9 دينار كمتوسط للفترة (1990–2013)، بالإضافة إلى العجز الواضح في الميزان التجاري الزراعي، مع ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية في ليبيا.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة وبشكل رئيسي للتعرف على معوقات التنمية الزراعية في ليبيا، ودراسة حالة خاصة (منطقة الجبل الأخضر)، وتتمثل هذه الأهداف في الآتي:

1.تحديد أهم المعوقات التي تواجه التنمية الزراعية في منطقة الجبل الاخضر ليبيا.

2.وضع بعض التوصيات التي يمكن من خلالها التغلب على معوقات التنمية الزراعية في منطقة الجبل الاخضر.

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة بصفة رئيسية على البيانات الأولية من خلال استمارة استبيان ميداني خاصة بمعوقات التنمية الزراعية بمنطقة الجبل الأخضر، حيث تمّ توزيعها على فئتين، الفئة الأولى الخبراء الزراعيين واشتملت على (خبراء مراكز البحوث الزراعية، ومدراء الأقسام بقطاع الزراعة والثروة الحيوانية بالجبل الأخضر، وبعض الأكاديميين والمختصين)، أما الفئة الثانية فقد اشتملت على عدد من المزارعين في منطقة الدراسة.

الحدود المكانية والزمانية للدراسة:

تم اختيار منطقة الجبل الأخضر (شعبية الجبل الأخضر سابقاً) كحالة دراسية خاصة، للموسم الزراعي 2020-2021، والتي تشمل المراكز الزراعية التالية:(قصر ليبيا، ماسة، عمر المختار، قندولة ومراوة، الوسيطة، راس التراب، شحات، الغريقة، توسع الصفصاف).

الدراسات السابقة

أشارت الدراسة التي قام بها (**يوسف وآخرون، 2019**) إلى أنه على الرغم من التطور الذي شهده القطاع الزراعي وصولاً إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض المنتجات الزراعية، إلا أن ليبيا مازالت تعاني عجزاً في غذائها يتمثل في قصور الإنتاج المحلي عن تغطية الطلب المحلي المتزايد على أغلب المنتجات الزراعية وذلك نتيجة للعديد من المعوقات الإدارية والفنية، لعل من أبرزها محدودية الموارد الزراعية المتاحة، وتدني المستوى التقني المستخدم في الإنتاج ونقص الأيدي العاملة الزراعية، والذي سيؤثر على ليبيا نظراً لاعتمادها بنسبة كبيرة من احتياجاتها الغذائية على الواردات، وبناءً على هذه النتائج فقد أوصت الدراسة بوضع سياسات زراعية واضحة ومتكاملة تمكن المنتج الزراعي من العمل باطمئنان من ناحية الأسعار والدعم والاستيراد والتصدير، وإقرار سياسة سعرية للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية، والاهتمام بنتائج الدراسات المتعلقة بالقطاع الزراعي ومحطات الأبحاث والتجارب الزراعية، وتوجيه السياسات الزراعية نحو التوسع الأفقي والعمودي، ودعم وتشجيع القطاع الخاص، والعمل على ربط حلقات التكامل بين القطاع الزراعي والصناعي لتشجيع قيام الصناعات الغذائية الزراعية.

كما أوضحت دراسة (**إدريس، 2020**) أن الاقتصاد الليبي اقتصادٌ ريعيٌ يعتمد على سلعة النفط، وأنه يتميز بصغر حجم السوق المحلي، بالإضافة إلى عدم الاستقرار وعدم كفاءة السياسات الاقتصادية، وتدهور القطاع الزراعي كمّاً وكيفاً نتيجة اتجاه الدولة إلى الاهتمام بقطاعات أخرى، وتبين أيضاً أن العمالة الزراعية متدنية وتعتمد على العمالة الوافدة أكثر من العمالة المحلية، وأن الاستثمارات الزراعية محدودة كنسبة من الاستثمارات الكلية، وأن الصادرات الزراعية ليس لها أثر يذكر في التجارة الخارجية من خلال درجة الانكشاف اعتماداً على نتائج تحليل بيانات الصادرات الزراعية، وأن الواردات الزراعية لم تتأثر بالواردات النفطية زيادة ونقصاً وهذا دليل على أن هناك عجز كبير في الإنتاج المحلي، وأن القطاع الزراعي ليس قطاعاً حيوياً وانه دون المستوى المطلوب، وفي ضوء هذه النتائج فقد أوصت الدراسة بضرورة والاعتماد على التوسع الرأسي القائم على التخصص واستخدام التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، و الارتقاء بمستوى الخدمات التسويقية، والاعتماد على مبدأ النسبية في القطاع الزراعي وإعطاء أهمية أكبر للسلع التي تمتلك ليبيا فيها ميزة نسبية وخاصة الأسماك والتمور والزيتون وذلك لإمكانية نفاذها إلى الأسواق الخارجية مقارنة بغيرها من السلع الزراعية، وتفعيل

دور القطاع الخاص والشركات المساهمة ، والرفع من كفاءة التجارة العربية البينية وتفعيل التكامل العربي المشترك لاسيما وأن هناك تنوع في القاعدة المواردية العربية واختلاف الهياكل الإنتاجية إلى حد ما بالاعتماد على توافر عناصر الإنتاج التي توفرها الدول العربية مجتمعة

وقد أظهرت دراسة **(أبوبكر، 2021)** أن إجمالي الاستثمار الزراعي بالاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2010)، قد بلغ 7.121.140 مليار، وأنه اتصف بالتذبذب بين الزيادة والنقصان ، حيث تراوح ما بين 5.900 مليون دينار كحد أدنى عام 1995 و 489.000 كحد أعلى عام 1980، وأن نسبة القوى العاملة الزراعية تناقصت من 29% في عام 1990 إلى 17% عام 1998، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم العوامل المؤثرة على الاستثمار الزراعي في الاقتصاد الليبي هي عامل المخصصات للاستثمار بالأسعار الجارية وكذلك بالأسعار الحقيقية، كما أظهرت هذه الدراسة من خلال مقاييس الكفاءة للاستثمار في القطاع الزراعي بالأسعار الجارية أن متوسط كل من معدل الاستثمار والعائد على الاستثمار ومضاعف الاستثمار ومعامل التوطن ومعامل التكثيف الرأسمالي قد قدر بحوالي 0.875، 10.83، -1.10، 3.80، 10.70 على التوالي، وعلى ضوء هذه النتائج فقد أوصت هذه الدراسة بجعل القطاع الزراعي يمول نفسه بنفسه وتقليل الاعتماد على النفط، وتشجيع الاستثمار الزراعي والتوسع في إقامة القطاع الخاص مما يشجع على إعادة المدخرات الفردية بالإضافة إلى التغلب على مشاكل التمويل في المشاريع الزراعية الكبيرة، والعمل على التخلص من كافة إشكالات المعوقات الإدارية والفنية الموجودة حالياً في الجهات الحكومية المسؤولة على الاستثمار، وكذلك العمل على زيادة الميل الحدي لمدخرات القطاع العائلي.

النتائج والمناقشة

اختيار العينة:

تم دراسة معوقات التنمية الزراعية في منطقة الجبل الأخضر (شعبية الجبل الأخضر سابقاً) وذلك من خلال عينة تم اختيارها من منطقة الدراسة، والتي تشمل المناطق الزراعية قصر ليبيا، ماسة، عمر المختار، قندولة و مراوة ، الوسيطة ، راس التراب، شحات، الغريقة، توسع الصفصاف، والبالغ عددها (624) مزرعة، وتم اختيار عينة بحجم (65) مفردة كما هو مبين بالجدول التالي:

وتشير بيانات الجدول (2) إلى أنّ منطقة ماسة تمثل حوالي 25% من إجمالي عدد المزارع، بواقع (155) مزرعة وعدد المبحوثين (16) مزارعاً وفقاً لهذه النسبة، ويليها منطقة شحات بنسبة حوالي 21.3%، بواقع (133) مزرعة وعدد المبحوثين بها (14) مزارعاً، ثم منطقة الوسيطة بنسبة حوالي 12% وبواقع (75) مزرعة، وعدد المبحوثين بها (8) مزارعين، وتأتي في المرتبة الرابعة منطقة قندولة ومراوة بنسبة بلغت حوالي 8.3% وبواقع (52) مزرعة، وكان عدد المبحوثين بها (5) مزارعين، يليها منطقة عمر المختار بواقع (51) مزرعة بنسبة بلغت حوالي 8.1%، وعدد المبحوثين بها (5) يليها منطقة راس التراب والبالغ عددها (46) مزرعة بنسبة بلغت حوالي 7.3%، ثم توسع الصفصاف بواقع (44) مزرعة بنسبة بلغت حوالي 7%، ثم منطقة الغريقة بواقع (37) مزرعة بنسبة بلغت حوالي 6%، وأخيراً منطقة قصر ليبيا والذي بلغ عدد مزارعها (31) بنسبة بلغت حوالي 5% من إجمالي المزارع المستهدفة .

التوصيف الاقتصادي لعينة الدراسة

تنقسم استمارة الاستبيان إلى نوعين (استمارة خاصة بالخبراء الزراعيين واستمارة خاصة بالمزارعين)، وتحتوي الاستمارة على البيانات المطلوبة والمحددة من قبل الباحث والتي يمكن من خلالها تحقيق أهداف الدراسة.

التحليل الوصفي للاستمارة الخاصة بالخبراء الزراعيين.

بلغ عدد الخبراء الزراعيين (15) خبيراً، منهم (12) خبيراً يعملون في القطاع الزراعي، في حين يعمل خبير واحد في مركز البحوث الزراعية، كما يعمل خبيران بجامعة عمر المختار. تم توزيع الاستمارة على الخبراء لمعرفة أراءهم في المعوقات الاقتصادية والإدارية والبيئية

جدول رقم (2): الأهمية النسبية لعدد المزارع في كل منطقة زراعية من مناطق الدراسة .

المنطقة	عدد المزارع	%	عدد المبحوثين
ماسة	155	25.0	16
شحات	133	21.3	14
الوسيطة	75	12.0	8
قندولة و مراوة	52	8.3	5
عمر المختار	51	8.1	5
راس التراب	46	7.3	5
توسع الصفصاف	44	7.0	5
الغريقة	37	6.0	4
قصر ليبيا	31	5.0	3
الإجمالي	624	%100	65

المصدر: قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بالبيضاء .

آراء الخبراء الزراعيين حول المعوقات الاقتصادية والزراعية في ليبيا

أولاً: آراء الخبراء الزراعيين حول المعوقات الاقتصادية والإدارية والبيئية :-

تشير البيانات الواردة بالجدول (3) إلى أن خبير واحد غير موافق بنسبته 6.7% وعدد 6 من الخبراء الزراعيين موافقون على أن المشاكل الهيكلية لقطاع الزراعة سبب من أسباب معوقات التنمية الزراعية بنسبة بلغت حوالي 40%، وعدد 5 خبراء موافقون تماماً أي بنسبة بلغت حوالي 33.33%، و كان وكان ثلاث خبراء محايدين بنسبته 20%. كما أشارت البيانات إلى أن عدد 7 من الخبراء موافقون على عدم كفاءة التنسيق بين إدارات القطاع الزراعي والمصارف الزراعية بنسبة بلغت حوالي 47%، وعدد 5 خبراء موفقون تماماً بنسبة حوالي 33.33%، وكان خبير واحد غير موافق بنسبته 6.7% وما نسبته 13% محايدون. وتبين أن عدد 9 من الخبراء موافقون تماماً على أن غياب التكنولوجيا الحديثة في المناطق الزراعية عائق من معوقات التنمية الزراعية بنسبة بلغت 60%، وعدد 6 خبراء موافقون بنسبة بلغت 40%، وأشارت البيانات إلى أن خبير واحد غير موافق بنسبته 6.7% وعدد 8 خبراء موافقون على أنه لا يوجد نهج شامل لبرامج التنمية الزراعية أي بنسبة بلغت حوالي 53.33%، وعدد 6 خبراء موافقون تماماً أي ما نسبته

40%. كما أوضحت البيانات أن عدد 9 خبراء موافقون على أن سوء التنسيق الداخلي في القطاع الزراعي وعدم الاهتمام بالمشاريع الزراعية من معوقات التنمية الزراعية بنسبة بلغت 60%، وعدد 5 خبراء موافقون تماماً بنسبة بلغت حوالي 33.33%.

وفيما يخص المعلومات الزراعية الجديدة والشفافية في نشرها خبير واحد غير موافق بنسبه 6.7%، ووافق عدد 8 خبراء على أنها غير متوفرة بنسبة بلغت حوالي 53.33%، وعدد 6 من الخبراء موافقون تماماً بنسبة بلغت 40%، ومن بيانات الجدول اتضح أن عدد 7 خبراء موافقون على وجود تدني في دور الإرشاد الزراعي ونظم المعلومات والبحوث العلمية في القطاع الزراعي بنسبة بلغت حوالي 46.66%، وعدد 5 خبراء موافقون تماماً بنسبة بلغت حوالي 33.33%، وما نسبته 20% كانوا محايدين، وقد وافق عدد 10 خبراء بنسبة بلغت حوالي 66.66% على أن سوء تسويق و تسعير المنتجات.

حوالي 26.66% ، كما قد وافق أيضاً عدد 9 خبراء على أنه لا يوجد تدريب وتطوير وتأهيل للعاملين في القطاع الزراعي بنسبة وصلت 60%، وعدد 6 موافقون تماماً بنسبة بلغت 40%، كما أشارت البيانات إلى أن عدد 7 خبراء موافقون على أنه لا توجد معرفة لدى المزارعين بظروف المخاطرة واللايقين في القطاع الزراعي بنسبة بلغت حوالي 46.66%، وعدد 4 خبراء موافقون تماماً بنسبة بلغت حوالي 26.66%، وعدد 2 خبير محايدون بنسبة بلغت حوالي13.33%، وعدد 2 خبير كانوا غير موافقين.

جدول(3): الأهمية النسبية لآراء الخبراء الزراعيين حول المعوقات الاقتصادية والإدارية والبيئية للتنمية الزراعية في ليبيا

المعوّقات	الآراء									
	غير موافق تماماً		غير موافق		محايد		موافق		موافق تماماً	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
بسبب المشاكل الهيكلية لقطاع الزراعة	–	–	1	6.7	3	20	6	40	5	33.3
عدم كفاءة التنسيق بين إدارات القطاع الزراعي والمصارف الزراعية	–	–	1	6.7	2	13.3	7	46.7	5	33.3
غياب التكنولوجيا الحديثة في المناطق الزراعية	–	–	–	–	–	–	6	40	9	60
عدم وجود نهج شامل لبرامج التنمية الزراعية	–	–	1	6.7	–	–	8	53.3	6	40
عدم الاهتمام بالمشاريع الزراعية	–	–	–	–	1	6.7	9	60	5	33.3
عدم توفر المعلومات الزراعية الجديدة	–	–	1	6.7	–	–	8	53.3	6	40
تدني دور الإرشاد الزراعي والبحوث العلمية في القطاع الزراعي	–	–	–	–	3	20	7	46.7	5	33.3
سوء تسويق وتسعير المنتجات الزراعية	–	–	–	–	1	6.7	10	66.7	4	26.6
عدم وجود تدريب وتأهيل وتطوير للعاملين بالقطاع الزراعي	–	–	–	–	–	–	9	60	6	40
عدم وعي المزارعين بظروف المخاطرة	–	–	2	13.3	2	13.3	7	46.7	4	26.6

المصدر: جُمعت وحُسبت من استمارة الاستبيان الميداني لعينة الدراسة .

كما تبين من الجدول (4) أن عدد 9 من الخبراء موافقون على عدم الدراية بما تعنيه التنمية المستدامة لدى جميع المزارعين بالقطاع الزراعي بنسبة بلغت 60%، وعدد 3 خبراء موافقون تماماً أي بنسبة 20%، وعدد 3 خبراء آخرين غير موافقين بنسبة 20%، وأشارت البيانات إلى أن عدد 12 خبيراً موافقون على عدم الاستخدام الرشيد للمياه بقطاع الزراعة بنسبة وصلت إلى 80%، وعدد

3 خبراء موافقون تماماً بنسبة 20%، واتضح من الجدول أن عدد 6 خبراء موافقون على أن عدم التعرف على كيفية الاستخدام للمبيدات والأسمدة الكيميائية وإهمال السماد العضوي تسبب في تدهور خصوبة التربة أي بنسبة 40%، وعدد 5 خبراء موافقون تماماً بنسبة وصلت إلى 33.33%، وعدد 3 خبراء كانوا محايدين بنسبة بلغت 20%. وقد وافق عدد 6 من الخبراء على أنه من أسباب تدهور القطاع الزراعي هو السماح باستيراد السلع الزراعية في أوقات ذروة الإنتاج الزراعي المحلي منها بنسبة بلغت 40%، وعدد 5 من الخبراء موافقون تماماً بنسبة بلغت حوالي 33.33%، وعدد 3 خبراء آخرين غير موافقين بنسبة بلغت 20%.

وبخصوص التوسع العمراني والزحف على الأراضي الزراعية فقد تبين من الجدول أن عدد 7 خبراء كانوا موافقين تماماً على أنه من المعوقات البارزة للتنمية الزراعية بنسبة بلغت حوالي 46.66%، وعدد 6 خبراء موافقون بنسبة بلغت 40%.

وتبين من الجدول أن عدد 9 خبراء موافقون على عدم دراية المزارعين بالعمل التعاوني بنسبة بلغت 60%، وعدد 3 خبراء موافقون تماماً بنسبة بلغت 20%، والنسبة المتبقية وهي 20% للمحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين تماماً، بنسب متساوية حوالي 6.66% لكل منهم واتضح من الجدول أن عدد 8 خبراء موافقون على أن العمالة الزراعية المحلية المدربة غير متوفرة والاعتماد دائماً على العمالة الوافدة للعمل بالقطاع الزراعي بنسبة بلغت حوالي 53.33%، وعدد 7 خبراء موافقون تماماً بنسبة بلغت حوالي 46.66%. وقد وافق نفس العدد السابق وكذلك الموافقون تماماً على أن الهجرة من الأرياف إلى المدن وأثر ذلك على الإنتاج الزراعي وتغير أنماط الاستهلاك الغذائي وأثره على زيادة الفجوة الغذائية .كما تكرر نفس العدد أيضاً للموافقين والموافقين تماماً على أن الحيازة الزراعية والتفتت الزراعي من المشاكل البارزة في القطاع الزراعي وأشارت البيانات إلى أن عدد 9 خبراء موافقون على أن التصحر ونقص الأمطار كان لهما أثراً سلبياً على الإنتاج الزراعي بنسبة بلغت 60%، وعدد 6 خبراء كانوا موافقين تماماً بنسبة بلغت 40%، وتبين من الجدول أن عدد 10 خبراء موافقون على أن انخفاض الإنتاجية أدى إلى انخفاض الإنتاج بنسبة بلغت حوالي 66.66%، وعدد 5 خبراء موافقون تماماً بنسبة بلغت حوالي 33.33%.

وتشير البيانات الواردة بالجدول (5) إلى أن مجموع آراء الخبراء الزراعيين الموافقين على وجود المعوقات الاقتصادية والإدارية والبيئية سالفة الذكر بلغ (168) رأياً، بنسبة 53.2% من إجمالي الآراء، وأن عدد الموافقين تماماً بلغ (113) رأياً بنسبة 35.9%، في حين بلغ عدد المحايدين وغير الموافقين وغير الموافقين تماماً (17، 15 ، 2) رأياً على الترتيب ، بنسبة بلغت حوالي(5.4%، 4.8%، 0.6%) من إجمالي الآراء على الترتيب.

جدول(4): تابع الأهمية النسبية لآراء الخبراء الزراعيين حول المعوقات الاقتصادية والإدارية والبيئية للتنمية الزراعية في ليبيا

المعوقات	آراء المبحوثين									
	غير موافق تماماً		غير موافق		محايد		موافق		موافق تماماً	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
عدم دراية العاملين بالقطاع الزراعي بمعنى التنمية المستدامة	–	–	3	20	–	–	9	60	3	20
عدم الاستخدام الرشيد للمياه بقطاع الزراعة	–	–	–	–	–	–	12	80	3	20
عدم التعرف على كيفية استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية وإهمال السماد العضوي تسبب في تدهور خصوبة التربة	–	–	1	6.7	3	20	6	40	5	33.3
استيراد السلع الزراعية في أوقات الإنتاج المحلي منها	1	6.7	3	20	–	–	6	40	5	33.3
التوسع العمراني والزحف على الأراضي الزراعية	–	–	1	6.7	1	6.7	6	40	7	46.6
عدم دراية المزارعين بالعمل التعاوني	1	6.7	1	6.7	1	6.7	9	60	3	20
العمالة الزراعية المحلية المدربة غير متوفرة والاعتماد دائماً على العمالة الوافدة بالقطاع الزراعي	–	–	–	–	–	–	8	53.3	7	46.7
الهجرة من الأرياف إلى المدن أدت إلى زيادة الفجوة الغذائية	–	–	–	–	–	–	8	53.3	7	46.7
التصحر ونقص الأمطار كان لهما أثراً سلبياً على الإنتاج	–	–	–	–	–	–	9	60	6	40
انخفاض الإنتاجية أدى إلى انخفاض الإنتاج	–	–	–	–	–	–	10	66.7	5	33.3
التفتت الحيازي من أهمّ المشاكل في القطاع الزراعي	–	–	–	–	–	–	8	53.3	7	46.7

المصدر: حُسبت وجُمعت من استمارة الاستبيان الميداني لعينة الدراسة.

جدول (5) : الأهمية النسبية لمجموع آراء الخبراء الزراعيين حول المعوقات الاقتصادية والإدارية والبيئية

الآراء	التكرار	%
موافقون	168	53.3
موافقون تماماً	113	35.9
محايدون	17	5.4
غير موافقين	15	4.8
غير موافقين تماماً	2	0.6
الإجمالي	315	100

المصدر: جُمعت وحُسبت من بيانات جدولي (3) ، (4) .

وباستعراض بيانات الجدول (6) تبين أن مجموع آراء الموافقين والموافقين تماماً حول المعوّقات الاقتصادية والإدارية والبيئية بلغ (281) رأياً، بنسبة بلغت حوالي 89.2% من إجمالي الآراء، بينما كانت النسبة الأقل لبقية آراء المبحوثين وهم المحايدون وغير الموافقين وغير الموافقين تماماً، والتي بلغت حوالي 10.8%.

جدول (6): الأهمية النسبية لآراء الخبراء الزراعيين المو افقين والمو افقين تماماً على وجود معوقات اقتصادية وإدارية وبيئية للتنمية الزراعية في ليبيا .

الآراء	المجموع	%
الموافقون و الموافقون تماماً	281	89.2
بقية الآراء	34	10.8
الإجمالي	315	100

المصدر: جُمعت وحُسبت من بيانات جدول (5) .

ثانياً : آراء الخبراء الزراعيين حول المعوقات السياسية والأمنية :-

تشير البيانات الواردة بالجدول (7) الى أن هناك معوقات أخرى للتنمية الزراعية، منها عدم الاستقرار السياسي والأمني، حيث كان الموافقون تماماً على هذا العائق عدد 8 خبراء والتي بلغت نسبتهم حوالي 53.33%، وعدد 6 خبراء موافقون بنسبة 40%، 7% فقط كانوا غير موافقين ونلاحظ من خلال البيانات أن عدد 9 خبراء موافقون تماماً على وجود فوضى عارمة نتيجةً لضعف التوافق السياسي في الآراء وهذه النسبة وصلت إلى 60%، وعدد 6 خبراء موافقون أي بنسبة 40%. وأوضحت البيانات الواردة في نفس الجدول أن عدد 9 من الخبراء موافقون على أنه لا توجد استثمارات خارجية وأن هناك سوء في الاستثمارات الداخلية، وتأخر في صنع القرار الخاص بالائتمان في القطاع، كل ذلك ناتج عن المشاكل السياسية، وهذه النسبة بلغت 60%، وعدد 6 خبراء موافقون تماماً بنسبة بلغت 40%، وقد وافق عدد 11 خبيراً على أن هناك ضعف في الالتزام بتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالزراعة بنسبة بلغت حوالي 73.33%، في حين كان العدد المتبقي للموافقين تماماً وهم 6 خبراء بنسبة بلغت حوالي 26.66%.

كما توضح البيانات الواردة بالجدول(8) أن مجموع آراء الخبراء الزراعيين الموافقين على وجود المعوقات السياسة والأمنية سالفة الذكر بلغ (41) رأياً بنسبة وصلت إلى حوالي 54.7% من إجمالي الآراء، وأن مجموع آراء الموافقين تماماً بلغ (33) رأياً بنسبة بلغت حوالي 44%، في حين كانت النسبة المتبقية لغير الموافقين والتي بلغت حوالي 1.3%.

جدول (7): الأهمية النسبية لآراء الخبراء الزراعيين حول المعوقات السياسية والأمنية للتنميةا لزراعية في ليبيا.

المعوّقات	آراء المبحوثين									
	غير موافق تماماً		غير موافق		محايد		موافق		موافق تماماً	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
انعدام الاستقرار السياسي والأمني	–	–	1	6.7	–	–	6	40	8	53.3
الفوضى العارمة نتيجة ضعف التوافق السياسي في الآراء	–	–	–	–	–	–	6	40	9	60
عدم وجود استثمارات خارجية وسوء الاستثمارات الداخلية نتيجة المشاكل السياسية	–	–	–	–	–	–	9	60	6	40
ضعف الالتزام بتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالزراعة	–	–	–	–	–	–	11	73.3	4	26.7
تأخر صنع القرار الخاص بالائتمان في القطاع الزراعي	–	–	–	–	–	–	9	60	6	40

المصدر: جُمعت وحُسبت من استمارة الاستبيان الميداني لعينة الدراسة .

جدول (8) : الأهمية النسبية لمجموع آراء الخبراء الزراعيين حول المعوقات السياسية والأمنية

الآراء	التكرار	%
موافقون	41	54.7
موافقون تماماً	33	44
غير موافقين	1	1.3
الإجمالي	75	100

المصدر: جُمعت وحُسبت من بيانات الجدول (7)

وباستعراض بيانات الجدول (9) تبين أن مجموع آراء الموافقين و الموافقين تماماً على وجود معوقات سياسية وأمنية للتنمية الزراعية في ليبيا وصلت نسبته إلى حوالي 98.7% من إجمالي الآراء، في حين كانت النسبة الأقل لبقية الآراء والتي بلغت حوالي 1.3%.

جدول (9): الأهمية النسبية لآراء الخبراء الزراعيين المو افقين والمو افقين تماماً على وجود معوقات سياسة وأمنية للتنمية الزراعية في ليبيا .

الآراء	المجموع	%
الموافقون والموافقون تماماً	74	98.7
بقية الآراء	1	1.3
الإجمالي	75	100

المصدر: جُمعت وحُسبت من بيانات الجدول (8) .

ثالثاً:آراء المزارعين حول معوقات التنمية الزراعية في منطقة الجبل الأخضر:

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (10) الي أن عدد 24 مزارعاً موافقٌ على أن صغر الأراضي الزراعية وتفتيتها قد أثر على الإنتاج الزراعي بنسبة بلغت حوالي 36.9%، وعدد مزارعيْن اثنين موافقان تماماً بنسبة بلغت حوالي 3%، وعدد 25 مزارعاً غير موافقين بنسبة بلغت38.46%، وعدد 8 مزارعين غير موافقين تماماً بنسبة بلغت 12.3% على الترتيب، وحوالي 9.2% محايدون، كما أشارت البيانات إلى أن عدد 26 مزارعاً موافقٌ على أن من أسباب تدهور القطاع الزراعي هو تحول الأراضي الزراعية من النشاط الزراعي إلى النشاط غير الزراعي بنسبة بلغت حوالي 40%، والموافقين تماماً عددهم 4 مزارعين بنسبة بلغت حوالي 6.15%، وعدد 31 مزارعاً غير موافقين، وعدد مُزارعيْن اثنين غير موافقين تماماً، وعدد مُزارعيْن آخريْن محايدان بنسبة بلغت حوالي 47.69%، 3%، 3% لكل منهم على الترتيب وقد وافق 33 مزارعاً على أن هناك صعوبات مالية لدى أغلب المزارعين بنسبة وصلت إلى حوالي 50.76%، وعدد 13 مزارعاً موافقون تماماً بنسبة بلغت حوالي 20%، و11 مزارعاً محايدون بنسبة بلغت حوالي 16.92%، وعدد 8 مزارعين غير موافقين بنسبة بلغت حوالي 12.3% .

أما بخصوص القروض الزراعية فقد وافق عدد 31 مزارعاً على أنها غير متوفرة ،بنسبة تصل إلى حوالي 47.69%، والموافقين تماماً كان عددهم 30 مزارعاً بنسبة وصلت إلى حوالي 46.15%، وعدد 4 مزارعين كانوا محايدين، ووصل عدد الموافقين 50 مزارعاً بنسبة بلغت حوالي 76.92%، على أن تكاليف العملية الإنتاجية باهظة وعدم مساعدة الدولة والمنظمات المتخصصة في توفير مستلزمات الإنتاج أو تسويق الفائض.

وعدد الموافقين تماماً كان 8 مزارعين بنسبة وصلت إلى حوالي 12.3%، وما نسبته حوالي 10.76% كانوا محايدين وتشير البيانات الواردة في الجدول إلى أن عدد 30 مزارعاً موافقون على أن انخفاض معدل سقوط الأمطار وارتفاع درجات الحرارة وانخفاضها إحدى أسباب زيادة تكلفة العمليات الزراعية وقلة الإنتاجية في المحاصيل الموسمية بنسبة بلغت حوالي 46.15%، وعدد مزارعيْن اثنين موافقان تماماً بنسبة بلغت حوالي3%، في كان عدد المحايدين 31 مزارعاً بنسبة وصلت إلى حوالي 47.69%، وقد وافق عدد 28 مزارعاً بنسبة بلغت حوالي 43%، على أن العمالة الوافدة تأثرت بسبب المخاطر الأمنية، وعدد 3 مزارعين موافقون تماما بنسبة بلغت حوالي 4.61%، وعدد 33 مزارعاً محايدون بنسبة وصلت إلى حوالي 50.76%

جدول (10) : الأهمية النسبية لآراء المزارعين حول المعوقات التي أدت إلى تدهور القطاع الزراعي

المعوّقات	آراء المبحوثين									
	غير موافق تماماً		غير موافق		محايد		موافق		موافق تماماً	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
صغر الأراضي الزراعية وتفتيتها أثر على الإنتاج الزراعي	8	12.3	25	38.5	6	9.2	24	36.9	2	3
الأراضي الزراعية تحولت من النشاط الزراعي إلى النشاط غير الزراعي	2	3	31	47.7	2	3	26	40	4	6.2
هناك صعوبات مالية لدى اغلب المزارعين	–	–	8	12.3	11	16.9	33	50.7	13	20
القروض الزراعية غير متوفرة	–	–	–	–	4	6.2	31	47.7	30	46.1
التكليف الباهظة للعملية الإنتاجية وعدم مساعدة الدولة في توفير مستلزمات الإنتاج أو تسويق الفائض	–	–	–	–	7	10.8	50	76.9	8	12.3
انخفاض معدل سقوط الأمطار وارتفاع درجات الحرارة وانخفاضها إحدى أسباب زيادة تكلفة العمليات الزراعية وقلة الإنتاجية في المحاصيل الموسمية	–	–	2	3	31	47.7	30	46.1	2	3
المخاطر الأمنية وتأثيرها على العمالة الوافدة	–	–	1	1.5	33	50.7	28	43.1	3	4.6
الاستغلال المفرط للأراضي الزراعية	–	–	1	1.5	4	6.2	51	78.5	9	13.8
تدني الإيرادات الزراعية	–	–	20	30.8	5	7.7	39	60	1	1.5
إغراق السوق المحلي بالمنتجات المستوردة	–	–	1	1.5	10	15.4	45	69.2	9	13.8
صعوبة الحصول على المياه المستخدمة للمحاصيل الزراعية ذات الري الدائم	–	–	20	30.7	5	7.8	36	55.3	4	6.2

المصدر: جُمعت وحُسبت من استمارة الاستبيان الميداني لعينة الدراسة .

تبين أيضاً أن عدد 51 مزارعاً موافقون على وجود استغلال مفرط للأراضي الزراعية وهذا العدد من المزارعين وصلت نسبته إلى حوالي 78.46%، ووصل عدد الموافقين تماماً إلى 9 مزارعين بنسبة بلغت حوالي 13.84%، وعدد المحايدين 4 مزارعين بنسبة 6.15%، كما أشارت بيانات الجدول إلى أن عدد 39 مزارعاً موافقون على وجود تدني في الإيرادات الزراعية بنسبة وصلت إلى حوالي 60%، وعدد 20 مزارعاً كانوا غير موافقين بنسبة بلغت حوالي 30.76%، وعدد 5 مزارعين محايدون بنسبة بلغت حوالي 7.69%.

وبخصوص إغراق السوق المحلي بالمنتجات المستوردة فقد وافق عدد 45 مزارعاً على وجود هذه المشكلة بسبب غياب الدولة والمنظمات المتخصصة في تنسيق آلية نظام السوق وهذا العدد بلغت نسبته حوالي 69.23%، في حين كان عدد الموافقين تماماً 9 مزارعين

بنسبة وصلت إلى حوالي 13.84%، وعدد 10 مزارعين محايدون بنسبة بلغت حوالي 15.38%، وفيما يخص موضوع المياه فقد وافق عدد 36 مزارعاً على أن هناك صعوبة في الحصول على المياه المستخدمة للمحاصيل الزراعية ذات الري الدائم، وهذا العدد بلغت نسبته حوالي 55.38%، وعدد 4 مزارعين موافقون تماماً بنسبة بلغت حوالي 6.15%، أما غير الموافقين فكان عددهم 20 مزارعاً بنسبة وصلت إلى حوالي 30.76%.

كما تشير البيانات الواردة بالجدول (11) إلى أن مجموع آراء المزارعين الموافقين على وجود المعوقات سالفة الذكر و التي أدت إلى تدهور القطاع الزراعي بلغ (393) رأياً، بنسبة وصلت إلى حوالي 55% من إجمالي الآراء، وأن مجموع آراء المحايدين بلغ (118) رأياً، بنسبة بلغت حوالي 16.5% وأن مجموع آراء غير الموافقين بلغ (109) رأياً، بنسبة بلغت حوالي 15.2% وأن مجموع آراء الموافقين تماماً بلغ (85) رأياً ، بنسبة بلغت حوالي 11.9%، وأن مجموع آراء غير الموافقين تماماً بلغ (10)، بنسبة وصلت إلى حوالي 1.4%، من إجمالي الآراء.

باستعراض البيانات الواردة بالجدول (12) بخصوص آراء المزارعين حول المعوقات التي أدت إلى تدهور القطاع الزراعي تبين أن مجموع آراء الموافقين والموافقين تماماً على وجود هذه العوامل حقيقيةً وصلت نسبته إلى حوالي 66.9% من إجمالي الآراء، أما بقية الآراء فكانت نسبتها حوالي 33.1%.

جدول (11): الأهمية النسبية لمجموع آراء المزارعين حول المعوقات التي أدت إلى تدهور القطاع الزراعي

الآراء	التكرار	%
موافقون	393	55.0
محايدون	118	16.5
غير موافقين	109	15.2
موافقون تماماً	85	11.9
غير موافقين تماماً	10	1.4
الإجمالي	715	100

المصدر: جمعت و حُسبت من بيانات جدول (10) .

جدول (12) الأهمية النسبية لآراء المزارعين المو افقين والمو افقين تماماً على المعوّقات التي أدت إلى تدهور القطاع الزراعي

الآراء	المجموع	%
الموافقون والموافقون تماماً	478	66.9
بقية الآراء	237	33.1
الإجمالي	715	100

المصدر: جُمعت وحُسبت من بيانات الجدول (11) .

النتائج

تبين من الدراسة أن القطاع الزراعي يواجه عدة مشاكل، منها صعوبة الحصول على المياه المستخدمة للمحاصيل الزراعية ذات الري الدائم، وعدم كفاءة التنسيق بين إدارات القطاع الزراعي والمصارف الزراعية وتدني دور الإرشاد الزراعي، وعدم وجود تدريب وتأهيل وتطوير للعاملين بالقطاع الزراعي، والزحف على الأراضي الزراعية والتفتت الحيازي، والهجرة من الأرياف إلى المدن والذي أثر سلباً على الإنتاج الزراعي، و التصحر ونقص الأمطار و انعدام الاستقرار السياسي والأمني، وعدم وجود استثمارات خارجية، وتأخر في صنع القرار الخاص بالائتمان في القطاع الزراعي، و الصعوبات المالية لدى أغلب المزارعين، والقروض الزراعية غير متوفرة والتكاليف الباهظة للعملية الإنتاجية، و عدم وجود آلية لنظام السوق الذي تسبب في انعدام الربحية في بيع المنتجات الزراعية .كما تبين من خلال هذه الدراسة أن السياسات الزراعية المفضلة لدى المزارعين في منطقة الجبل الأخضر هي سياسة توفير مستلزمات الإنتاج، وسياسة دعم الإنتاج، وسياسة التمويل. وقد اوصت الدراسة بتذليل الصعوبات المالية التي تواجه المزارعين وتوفير المياه المستخدمة للمحاصيل الزراعية ذات الري الدائم وتوفير العمالة الزراعية المحلية المدربة، وذلك عن طريق تدريبهم وتأهيلهم وتطويرهم وتحفيزهم للعمل بالقطاع الزراعي، والحدّ من وجود العمالة الوافدة، والحرص على التنمية المكانية لتقليل الهجرة من الأرياف إلى المدن .وضع حدّ لمشكلة الحيازات الزراعية والتي تمّ تفتيتها بدون دراسة علمية من قبل المختصين. تعريف المزارعين بما تعنيه التنمية المستدامة وكيفية استخدامهم للمبيدات والأسمدة الكيميائية، والحثّ على استخدام السماد العضوي.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي خلُصت إليها هذه الدراسة فقد تم التوصل إلى التوصيات الآتية :

1. تذليل الصعوبات المالية التي تواجه المزارعين ، ومساعدتهم للحصول على القروض الزراعية وباقل فوائد
2. الحرص على توفير العمالة الزراعية المحلية المدربة ؛ وذلك عن طريق تدريبهم وتأهيلهم وتطويرهم وتحفيزهم للعمل بالقطاع الزراعي ، والحدّ من وجود العمالة الوافدة ، والحرص على التنمية المكانية لتقليل الهجرة من الأرياف إلى المدن .
3. التركيز على زيادة الإنتاجية لكل هكتار بالطرق العلمية واستخدام التكنولوجيا الحديثة في المناطق الزراعية .
4. وضع حدّ لمشكلة الحيازات الزراعية والتي تمّ تفتيتها بدون دراسة علمية من قبل المختصين .
5. تفعيل دور الإرشاد الزراعي وتطوير نُظُم المعلومات والبحوث العلمية في القطاع الزراعي .
6. تعريف المزارعين بما تعنيه التنمية المستدامة وكيفية استخدامهم للمبيدات والأسمدة الكيميائية ، والحثّ على استخدام السماد العضوي

المراجع:

إدريس عبدالرحيم إدريس، (2020) **دراسة تحليلية لمساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الليبي غير النفطي خلال الفترة (1990-2010)**، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عمر المختار،.

عبدالحميد أبوبكر يوسف وآخرون، (2019) **أهمية السياسات الزراعية في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية الغذائية، مجلة البيان**، العدد الثالث، 6، كلية الزراعة ، جامعة طرابلس،

عمر علي أبوبكر، (2021)**معوقات ومقومات الاستثمار الزراعي في الوطن العربي – دراسة خاصة الاستثمار الزراعي في ليبيا خلال الفترة (1990-2010)**، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عمر المختار،

فاطمة بالقاسم أحمد الزوي ،(2019) **دراسة اقتصادية لتقدير دالة عرض القمح في ليبيا (1990-2013)** ، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد الزراعي ، جامعة عمر المختار .

فيصل مفتاح شلّو ف وآخرون، (2018) **دور الزراعة في تحقيق الأمن الغذائي بليبيا**، مجلة جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا

يحي محمود محمد، (2014) **أثر سياسة التحول الاقتصادي على بعض المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بمؤشرات التنمية الزراعية في ليبيا**، مجلة العلوم الاقتصادية الزراعية والعلوم الاجتماعية ، جامعة المنصورة، مصر، المجلد 5 ، العدد العاشر